دور السياسة الاستثمارية في تصحيح اختلالات هيكل الانتاج للاقتصاد العراقي بعد عام 2003

علا عامر عبد الوهاب / باحثة .
أ.د. قصي عبود فرج / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i141.1002
تأريخ أستلام البحث : 2023/3/16 مقبول للنشر بتأريخ :2023/4/5

المستخلص
يهدف هذا البحث الى متابعة وتحليل واقع الاختلالات الهيكلية المتداخلة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من خلال تقديم تحليل كمي لاهم انواع الاختلالات الهيكلية المتداخلة في الاقتصاد العراقي المتمثلة بـ (اختلال الهيكل الانتاجي ، اختلال الهيكل التجاري ، اختلال هيكل الموازنة العامة) ، وقد تبين من خلال البحث ان الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد العراقي ناجمة عن عدم كفاءة النظام الاقتصادي والسياسي في توجية الموارد الاقتصادية نحو الاهداف التي من شأنها تعظيم المنافع الاجتماعيه ، وان هناك ارتفاع كبير في نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بباقي القطاعات الاخرى بسبب اختلال هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي وضعف كفاءة وجودة القطاعات الاقتصادية ، وان النفقات الاستثمارية خلال مدة (2004- 2020) مازالت قليلة وانها لاتفي بمتطلبات النهوض في الاقتصاد العراقي كما يعكس هذا الهيكل الإنفاقي المختل سياسة استهلاكية تبذيرية ، وان هذا سيؤثرعلى معدلات النمو بالاقتصاد العراقي ، كما اوصت الدراسة بضرورة توجيه الموارد نحو الإنفاق الاستثماري الذي يؤثر على معدلات النمو بالاقتصاد العراقي هو التوجيه الاصح ، بالتالي سيودي الى امتصاص معدلات البطاله المرتفعه وهو ينوع قاعدة وهيكل الاقتصاد .

الكلمات الرئيسية : السياسة الاستثمارية ، الاختلالات الهيكلية ، الاقتصاد العراقي .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 48 العدد 141 / كانون الاول / 2023
الصفحات : 56 - 70

*** بحث مستل من رسالة ماجستير .**

المقدمة

تعد الاختلالات الهيكلية من اهم الاسباب الاساسية التي تستدعي التوجه بشكل اكثر واقعيه نحو امكانية ايجاد حلول لتصحيح تلك الاختلالات . حيث بعد عام 2003 اعتمد الاقتصاد العراقي ، مبدأ الليبرالية الاقتصادية وقام بالتحول الى اقتصاد السوق وذلك بوصفه كمنهج للإصلاح الاقتصادي على اساس العديد من الافكارالأساسية من المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ، وعلى راسها تخفيض الاعانات العامة وحرية التجارة وحرية التحويل المالي ، واستقلالية السلطة النقدية ولكن من الواضح ان الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من حالة عدم استقرار العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية اي انه بحاجة الى الاصلاح وذلك وفق النسب والمستويات الذي تحددها النظرية الاقتصادية ، مما يدل على وجود اختلال هيكلي يتمثل باختلال العلاقات التناسبية ما بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي الى المستوى الذي يؤثر فيه على التنمية الاقتصادية واستقراريتها ، مما ينعكس ذلك سلبا على واقع وطبيعة الأداء الاقتصادي لذلك سوف يتناول هذا البحث عن أهم أنواع تلك الاختلالات الهيكلية او التشوهات البنيوية ، وذلك من خلال تناوله عبر التحليل الاقتصادي ، في الاقتصاد العراقي ومن ابرز هذه الاختلالات هي : اختلال الهيكل الإنتاجي ، اختلال الهيكل التجاري واختلال هيكل الموازنة العامة .

مشكلة البحث

ان وجود اختلالات هيكلية متداخله في الاقتصاد العراقي بحيث تساهم بعض القطاعات اكثر من غيرها بكثير في الناتج المحلي الاجمالي بينما قطاعات أخرى تكون مساهمتها ضعيفه او متواضعة جدا، كما ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي قد بدأت بعد اكتشاف النفط الخام وتصديره مما ادى ذلك الى هيمنة القطاع النفطي على باقي القطاعات الاخرى، وبالتالي أن الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية باتت السمة الأساسية للتحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في الاقتصاد العراقي على الأسباب الرئيسية لاستمرار ضعف أداء الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث وعدم قدرته على النهوض بالنشاط الاقتصادي العام بشكل يضمن الاستغلال الأمثل والتعبئة الجيدة للموارد المتاحة ، وخاصة الموارد البشرية ، هو استمرار مشكلة التشوه وعدم الاستقرار الهيكلي. تعمل هذه المشكلة كمؤشر رئيسي لأهمية البحث وبالتالي ، يعد البحث أمرًا حاسمًا في محاولة لدراسة وتحليل أهم مظاهر هذه الاختلالات الهيكلية والتشوهات ، باستخدام المؤشرات الكمية والنسبية ذات الصلة

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان التشوهات والاختلالات الهيكلية المتداخلة هي السبب الرئيسي لضعف النمو القطاعي بالاقتصاد العراقي، مما جعله يحتفظ على ريعية الاقتصاد، مما يؤثرسلباً على قدرتة على استيعاب فائض القوى العاملة.

هدف البحث

ان هدف البحث هو التحقق من صحة الفرضية المطروحة ، وذلك من خلال تقديم تحليل كمي لاهم انواع الاختلالات الهيكلية المتداخلة في الاقتصاد العراقي المتمثلة بـ (اختلال الهيكل الانتاجي و، اختلال الهيكل التجاري ، و اختلال هيكل الموازنة العامة).

منهجية البحث

من اجل تحقيق أهداف البحث قامت الباحثين باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والكمي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، وذلك لأنه يعد من أفضل المناهج في التعامل مع طبيعة الدراسة وكذلك يناسب الظاهرة موضع البحث من أجل توضيح أثر الاختلالات الهيكلية المتداخلة على الاقتصاد العراقي ، حيث تم استخدام المصادر الأولية والثانوية في الدراسة، وتم الحصول على البيانات من مصادرها الرسمية ، وذلك من خلال البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء العراقي .

حدود البحث

يتحدد البعد المكاني للبحث بدراسة الاقتصاد العراقي. كما يتحدد البعد الزمني للبحث للمدة (2004-2020)

المبحث الاول
الاطار المفاهيمي للاختلالات الهيكلية

1- الهيكل الاقتصادي : لقد تعددت تعريفات الهيكل الاقتصادي طبقا للهدف او الغرض الذي يتم تناوله ، فقد عرف (فرانسو بيرو الهيكل الاقتصادي) بأنه عبارة عن مجموعة من النسب والعلاقات القائمة ما بين العناصر الاقتصادية الذي تميز كيانا اقتصاديا بمكان وزمان معينين ، حيث تشير هذه النسب الى الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية ، وعلى سبيل المثال نسبة الأجور او الارباح الى الدخل ، أو نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي وغيرها ، اما العلاقات فانها تحدد الشكل التي تمتزج فيه هذه العناصر معا وذلك لتشكل الهيكل الاقتصادي ، ومن ابرزالامثلة لهذه العلاقات هي علاقة الاستثمار بالدخل القومي او الدخل بالاستهلاك وغيرها من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية [1] ، اما (كينيث اف والس Kenneth F. Wallis) وهو من ابرز رواد المدرسة الهيكلية والذي عرف الهيكل الاقتصادي على أنه مجموعة من الملامح والخصائص الاقتصادية التي تبقى ثابتة خلال مدة زمنية معينة [2] ، بينما يرى ولاس بيترسون مفهوم الهيكل الاقتصادي بأنة يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة ، أي المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي ، وان الهيكل الاقتصادي لبلد ما يتكون من عدد من البنى والهياكل الفرعية ، والتي يمكن عن طريقها توضيح مسار التطور بجوانب الاقتصاد القومي وامكانية التعرف على اوجه الخلل فيه ، وابرز مثال على ذلك هو (هيكل القوى العاملة - هيكل الموازنة العامة - هيكل التجارة الخارجية - الهيكل النقدي - هيكل الانتاج وغيرها) [3] .

ومن خلال ما تقدم يتبين ان تبني مفهوم محدد للهيكل الاقتصادي في العموم، انه يرتبط بطبيعة الهدف او الغرض المراد دراسته . وان تعبير الهيكل يعني في الاطار العام الكلي للاقتصاد ، بما يحويه من علاقات وترابطات اقتصادية.

2- الاختلال الهيكلي : ان تبني مفهوم محدد للهيكل لأي كيان اقتصادي كما سبق الاشارة الى ذلك إنما يرتبط بطبيعة الحال بالهدف او الغرض المطلوب من دراسة ذلك الكيان ، وأن أي تغير يطرأ على الأهمية النسبية لمكوناته انما ينعكس على العناصر المكونة له ، ولذا فإن الاختلال الهيكلي انما يتعلق كنتيجة منطقية باختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي ذاته ، وكذلك فإن عمق هذه الاختلالات وتكرارها والمدة الزمنية التي تستمرها تحدد ما إذا كانت هذه الاختلالات ظرفية كتلك التي تحدث في الدورات الاقتصادية ، أو على انها اختلالات تصيب هيكل الاقتصاد وتستمر لمدة طويله مما هي عليه بالنسبة للدورة الاقتصادية [4] ، كما تعد حالة التوازن العام هي الحالة المثلى للاقتصاد ، حيث يتسم الاقتصاد في ظل حالة التوازن باستقرار العلاقات ما بين العناصر والمتغيرات الاقتصادية وذلك على وفق معطيات النظرية الاقتصادية والتي تؤدي الى استمرارية النمو والتطور الاقتصادي، كما ان التوازن هنا لا يعني الثبات و السكون المطلق للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة ، وإنما هو يعني التوازن المستقر للنسب والتأثيرات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية ، اي حتى لو كانت بحالة تغير مستمر طالما أنّ الأثر النهائي لهذا التغير لا يؤدي الى اختلال العلاقات التناسبية للمتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة [5] .

وبناءَ على ما تقدم يمكن تعريف الاختلال الهيكلي بأنه اختلالاً في علاقات التوازن العام وفي بنية الاقتصاد على مستوى القطاعات الى مستوى يؤثر على حالة عدم التوازن استقرار النمو الاقتصادي إذ يؤدي عند مستوى معين من الى حدوث مشكلات واختناقات تؤدي أحيانا الى حدوث أزمة اقتصادية .

3- السياسات الداعمة للتغيرات الهيكلية :

أ- **دورالسياسة الاستثمارية في تصحيح الاختلالات :** أن السياسة الاستثمارية تشير الى التوجهات المركزية والمبادىء العامة التي من شأنها ان تحكم البرامج والمشاريع الاستثمارية وتنظم عملية الاستثمار ، في الاقتصاد

---

[1] - المحجوب رفعت , الاقتصاد السياسي , الجزء الاول , القاهرة ,دار النهضة ، 1966, ص 122.

[2] - والس كينيث اف ,مقدمة في الاقتصاد الجزئي , ترجمة محبوب , عادل عبد الغني , الموصل ,مديرية دار الكتب للطباعه والنشر ، 1982, ص 22 .

[3] - بيترسون ,, والاس ,الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي , ترجمة الدباغ , صلاح بيروت , المكتبة العصرية ، 1968, ص 383 .

[4] - محمود عبد الفضيل الهجرة الدولية في الوطن العربي، نظرة عامة في اعمال الدورة حول الآثار الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية مع إشارة للهجرة العائدة 4-9 كانون أول عمان 1981، ص1-30

[5] - محسن خليل ، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989 ، ص ص 21-22

الوطني عن طريق تحديد مستوى الاستثمارات العامة وتوزيعها قطاعياً [6] ، كما تلعب السياسة الاستثمارية دوراً مهماً في تعزيز البنية التحتية كون أن هذه البنية هي احد اسس تصحيح الاختلالات الهيكلية وتعزيز النمو الاقتصادي . ولقد ارتبط مفهوم البنية التحتية في اغلب البلدان النامية بالحكومة كونها هي الراعي الاول لتقديم الخدمات العامة من خلال الإنفاق الاستثماري الحكومي والذي يتم تمويله عن طريق الموازنة العامة للدولة ، وذلك لان مشاريع في البنية التحتية تحتاج الى مبالغ ضخمة للغاية قد لا يكون بأمكان القطاع الخاص تمويلها بمفرده من جهة ، وانخفاض مستوى العوائد وأحياناً عدم وجود عوائد ، المتحصلة طيلة مدة الانشاء من جهة اخرى ، وان ضعف البنية التحتية لة تأثير سلبي على الاستثمار الخاص بالاضافة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية له اهمية حيوية ، وان عدم توافر حد معين من البنية التحتية المناسبة ستؤدي الى ارتفاع تكلفة الاستثمار في البلد ، كما يمكن ان تؤثر البنية التحتية في قطاع النقل على النمو الاقتصادي من خلال تغير الطلب الكلي حيث يمكن ان يؤدي بناء البنى التحتية للنقل مثلا الى خلق وزيادة الطلب على المنتجات الوسيطة من القطاعات الاخرى وتحفيز التأثير على المضاعف في الاقتصاد [7] .

ب- دورالسياسة المالية في تصحيح الاختلالات : تعد السياستين المالية والنقدية من اهم السياسات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً في الاقتصاد الكلي ، والتي تؤدي كل منها دوراً مهماً في تصحيح الاختلالات الهيكلية ، حيث تلعب السياسة المالية من خلال السياسة الايرادية والانفاقية او كليهما دوراً مهماً في التأثير على مستوى الدخل القومي وكذلك الطلب الكلي وهذا التأثير يتكون من الأثار المباشرة للتغير في حجم الإنفاق الحكومي وكذلك في حجم الايرادات الحكومية بأختلاف مصادرها ، وان اغلب الدول النامية تكون السياسة المالية فيها تتجه مع اتجاه الدورات الاقتصادية ، في حالة الازدهار الاقتصادي فان النفقات العامة سوف ترتفع وتنخفض الضرائب ، ولكن في حالة التراجع الاقتصادي سوف تقل النفقات العامة وتزداد الضرائب ، ومع ذلك يمكن تفسير تأثير التغييرات في السياسة الضريبية على النشاط الاقتصادي من خلال حقيقة أن الضرائب دور محفز على النمو من خلال الاعفاء أو التخفيض الضريبي للأنشطة الانتاجية . كما ان الإنفاق الحكومي في مجال البنية التحتية ، كما أوضحنا سابقاً ،سيكون له دور محفز في تعزيز النمو وخاصةً بالنسبة للقطاعات التي تعاني من ضعف معدلات النمو ، فضلاً عن الدور الذي } الاستثمار في البنى التحتية من زيادة بمعدلات التشغيل والدخل وبمعدلات مضاعفة وفقاً للوصفة الكينزية. وهذا ما يترتب على ان السياسة المالية لها تأثير كبير ومباشر على مستوى وهيكل الإنتاج والدخول من خلال التغيرات في السياسات الانفاقية والضريبية للحكومة [8].

المبحث الثاني
تحليل اتجاهات الاختلالات الهيكلية المتداخلة في الاقتصاد العراقي

لقد عانى الاقتصاد العراقي منذ أمد طويل من مجموعة من الاختلالات الهيكلية المتداخلة سواء كانت في هيكل الناتج المحلي الاجمالي او في هيكل الموازنه العامة للدوله او في هيكل التجارة الخارجية ،اذ يسيطر الناتج النفطي على هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته ، نتيجة لتعاظم دور القطاع الريعي وعدم تنمية قطاعات الانتاج الحقيقية، مما اضعف قدرة قطاعاته في ان تتداخل فيما بينها،بالرغم من ان سياسات التنمية الاقتصادية كانت تؤكد على مبدأ التداخل بين قطاعات الاقتصاد ومدى الاعتماد المتبادل بينها. كما ان جانب الإيرادات من الموازنة العامة استند على مورد واحد وبشكل شبه تام لتمويل الموازنة العامة للدولة وهوالنفط الخام ، وفي الوقت الذي انخفض فيه حجم وأهمية الإيرادات غير النفطية لاسيما الايرادات الضريبية، إذ أن وفرة الإيرادات الناجمة من تصديرالنفط الخام وبشكل كبير ، أدى إلى إهمال دور الإيرادات غير النفطية، وبذلك أصبحت تقديرات الموازنة العامة للدولة تستند وبشكل كبير على الإيرادات النفطية المتوقعة ، مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للازمات والصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات سوق النفط العالمية، فضلاً عن

---

[6] - OEDC, Policy Frame Work For Investment User's Toolkil, the Investment Division of the OECD Directorate for Financial and Enterprise Affairs, USA, 2011, p. 2

[7] - للمزيد من التفاصيل انظر:

- Chavula, H. Telecommunications Development and Economic Growth in Africa. Journal Of Information Technology, (2013), pp. 5-23.
- Eden M And Kraay A "Crowding In' And the Returns to Government Investment In Lowincome Countries". Policy Research Working Papers No. 6781. Washington, DC, USA: World Bank,(2014).

[8] - للمزيد من التفاصيل انظر:

- رشاد العصار , رياض الحلبي , النقود والبنوك , ط1 , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , الاردن ,2010 ,ص 169 .
- جيمس جوارتيني , ريجارد استروب, الاقتصاد الكلي الاختيار (العام والخاص) ,ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون , دار المريخ ,الرياض , المملكة العربية السعودية , 1988, ص ص 306- 307 .

المتغيرات الداخلية والمتمثلة في ظروف وكمية الإنتاج المحلي للنفط الخام، كما ان النفقات العامة شهدت نوعاً من الاختلال، إذ أن جزءآ كبيراً من النفقات العامة توجة نحو الإنفاق الاستهلاكي وليس نحو الإنفاق الاستثماري ، كما أن نسب النفقات الاستثمارية باتت تشكل نسب ضئيله من اجمالي النفقات العامة ، إذا ما تمت مقارنتها مع الدول المتقدمة، وهذا يعكس الطابع الاستهلاكي للانفاق العام، وأن اعتماد الاقتصاد على مصدر أحادي الجانب قد جعل منه اقتصاداً ريعياً .

اولا : اختلال هيكل الناتج وهيمنة القطاع النفطي

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات النامية التي تعاني من اختلال في الهيكل الأنتاجي إذ أن معظم الناتج المحلي الأجمالي يتكون من مساهمة قطاع النفط . ويمكن تحليل الاختلال في هيكل الناتج عن طريق تحديد نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وكما يوضحه الجدول (1).

الجدول (1): الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة في العراق ومساهمات الناتج النفطي وغير النفطي في الناتج للمدة (2004 – 2020) :

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ترليون دينار (1)	الناتج النفطي ترليون دينار (2)	القطاعات الاخرى(عدا النفط)ترليون دينار(3)	نسبة الناتج النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي % (4)	نسبة القطاعات الاخرى الى الناتج المحلي الاجمالي %(5)
2004	101.845	56.219	45.625	55.20	44.79
2005	103.551	52.063	51.487	50.27	49.72
2006	109.389	54.882	54.507	50.17	49.82
2007	111.455	59.018	52.437	52.95	47.04
2008	120.626	66.336	54.290	54.99	45.00
2009	124.702	67.752	56.950	54.33	45.66
2010	132.687	68.852	64.285	51.89	48.44
2011	142.700	74.185	68.514	51.98	48.01
2012	162.587	83.805	78.781	51.54	48.45
2013	174.990	86.435	88.554	49.39	50.60
2014	178.951	93.811	85.139	52.42	47.57
2015	183.616	108.624	74.991	59.15	40.84
2016	208.932	135.393	73.789	64.80	35.31
2017	201.059	129.589	71.470	64.45	35.54
2018	199.124	127.885	71.243	64.22	35.77
2019	223.075	133.000	90.075	59.62	40.37
2020	188.112	116.257	71.855	61.80	38.19
متوسط المدة				55.83	44.18

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متعددة ، العمود (4 ، 5) : من اعداد الباحثين.

ومن خلال بيانات الجدول (1) اعلاه يتضح ريعية الاقتصاد العراقي من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، إذ بلغ متوسط مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (55.83 %) ، بينما بلغ متوسط مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الأجمالي (44.18%) ، مما يشير الى اختلال هيكلي واضح في الأقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي خلال المدة (2004 – 2020) ، حيث نلاحظ من الجدول ان القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت أدنى نسبة مساهمة في عام 2013 (49.39 %) ويعود سبب ذلك الى تعرض الأقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة تمثلت بأنخفاض اسعار النفط من جهة ، بينما بلغت اعلى نسبة مساهمة في القطاع النفطي (64.80%) في عام 2016 ، بينما نلاحظ ان نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تعبر عن نسب منخفضة ، كما يلاحظ ان البيانات اعلاه الاختلالات الناجمة عن الاعتماد على المورد النفطي في الاقتصاد العراقي وان الفرق بين المساهمه الأنتاجيه في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع النفطي من جهه والقطاعات الاخرى من جهه اخرى تدل على تنامي القطاع النفطي على باقي القطاعات الاخرى ، وهذه تعتبر من اهم المشاكل الهيكلية التي لازمت الاقتصاد العراقي لفترة طويلة . ومن جانب اخر فأنه لابد ان ينعكس هذا الأختلال الهيكلي في بنية الناتج على اختلال أخر في بنية التجارة الخارجية وكما سيتم توضيحه في الفقرة القادمة .

ثانيا :اختلال هيكل التجارة الخارجية

ان قطاع التجارة يعد جزءا مهما من الهياكل الاقتصادية للبلد حيث انه يمثل مرحلة المبادلة الضرورية من اجل بدئ العملية الانتاجية واستمرارها ، في حين تمثل التجارة الخارجية اهم النشاطات الاقتصادية للدولة وذلك بسبب حاجة الاقتصاد المحلي الى الاسواق الخارجية من اجل تصريف منتجاتها المحلية من جهة، وتأمين حاجة البلد من السلع الأستهلاكية والأنتاجية الأجنبية من جهة اخرى ، لذلك فأن تحليل هيكل التجارة الخارجية يعكس

صورة مقابلة لواقع الأقتصاد الوطني ، إذ ان الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي قد أرتبط بشكل اساسي في صادرات المورد الريعي (النفط) ، اذ نلاحظ من الجدول (2) أن نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات كانت مرتفعة خلال المدة (2004-2020) اذ تراوحت بين اعلى حد له كان في عام 2016 اذ بلغ (99.77%) وادنى حد له في عام 2017 والذي بلغ (83.68%) ، في حين ان متوسط نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات بلغ (97.79%) مما يشير الى ارتفاع كبير في مساهمة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات في العراق . اما نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية من اجمالي الصادرات كانت منخفضة خلال سنوات الدراسة اذ يظهر ذلك من خلال انخفاض متوسطها اثناء مدة الدراسة الذي بلغت (2.21%) وهذا يشير الى التفاوت الكبير في هيكل الصادرات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مؤشر الميزان التجاري اذ تم قياس المؤشر(مع النفط وبدون النفط) ، اذ يتضح من الجدول (2) العمود (7) ان مؤشر الميزان التجاري (مع النفط) خلال مدة الدراسة كان متباينا بين الزيادة والانخفاض ، اذ بلغت اعلى نسبة فائض في الميزان التجاري في عام 2019 بلغت (73.422 ترليون ديناراً) ، اما اعلى نسبة عجز في الميزان التجاري في عام 2007 وبلغت (26.433- ترليون ديناراً) ، اما مؤشر عجز الميزان التجاري لاجمالي الصادرات والاستيرادات (عدا النفط) ، فقد كانت نسبة العجز في اغلب سنوات الدراسة مرتفعة ، اذ بلغت اعلى نسبة عجز في عام 2007 (78.501- ترليون ديناراً) ، اما ادنى نسبة عجز كانت في عام 2020 وبلغت (13.761- ترليون ديناراً) ، في حين ان متوسطها خلال مدة الدراسة بلغ (40.50- ترليون ديناراً) ، مما يشيرالى اختلال هيكل التجارة في الاقتصاد العراقي ، اذ نلاحظ من خلال كل ماتقدم ان الميزان التجاري بالاقتصاد العراقي قد حقق فوائض مالية في اغلب سنوات الدراسة والسبب يعود في ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات، اذ يتضح انها مستقره وبمعدلات عاليه في اغلب سنوات الدراسه ، اما بالنسبة للميزان التجاري عدا النفط الخام فنلاحظ انه حقق نسباً متدنيةً جداً في طيلة سنوات الدراسه والسبب يعود الى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات (غير النفطية) الى اجمالي الصادرات. ويعود ذلك كله الى الاختلال الواضح في هيكل الناتج المحلي الأجمالي ، أن الأختلال في هيكل التجارة الخارجية لابد أن ينعكس بشكل اختلال مباشر في هيكل الموازنة العامة للدولة وهو ما سيتم توضيحه في الفقرة القادمة .

الجدول (2): الصادرات والاستيرادات ونسب الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات ومؤشر عجز الميزان التجاري للعراق للمده (2004- 2020) (ترليون دينار).

السنوات	اجمالي الصادرات (ترليون ديناراً)(1)	اجمالي الاستيرادات (ترليون ديناراً)(2)	الصادرات النفطية (ترليون ديناراً)(3)	الصادرات غير النفطية (ترليون ديناراً)(4)	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات %(5)	نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات% (6)	الميزان التجاري (مع النفط) (ترليون ديناراً)(1-2) (7)	الميزان التجاري (عدا النفط) (ترليون ديناراً)(4-2) (8)
2004	29.956	34.050	28.836	1.120	96.26	3.74	-4.094	-32.93
2005	39.963	45.145	39.799	0.164	99.59	0.41	-5.182	-44.981
2006	48.780	36.914	48.545	0.235	99.52	0.48	11.866	-36.679
2007	52.286	78.719	52.068	0.218	99.58	0.42	-26.433	-78.501
2008	73.527	66.801	73.287	0.24	99.67	0.33	6.726	-66.561
2009	48.900	20.217	48.736	0.164	99.66	0.34	28.683	-20.053
2010	61.410	32.688	61.175	0.235	99.62	0.38	28.722	-32.453
2011	97.379	58.037	97.117	0.262	99.73	0.27	39.342	-57.775
2012	110.437	28.587	110.094	0.343	99.69	0.31	81.85	-28.244
2013	104.645	39.057	104.243	0.402	99.62	0.38	65.588	-38.655
2014	98.539	43.261	98.297	0.242	99.75	0.25	55.278	-43.019
2015	57.610	48.578	57.380	0.23	99.60	0.40	9.032	-48.348
2016	51.742	57.353	51.624	0.118	99.77	0.23	-5.611	-57.235
2017	70.950	37.361	59.370	11.58	83.68	16.32	33.589	-25.781
2018	100.684	43.804	99.472	1.212	98.80	1.20	56.88	-42.592
2019	98.225	24.803	94.366	3.859	96.07	3.93	73.422	-20.944
2020	57.141	18.390	52.512	4.629	91.90	8.10	38.751	-13.761
المتوسط					97.79	2.21	28.73	-40.50

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متعددة ،العمود (4 ، 5 ، 6) : من اعداد الباحثين .

ثالثا :اختلال هيكل الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة بشكل اساسي من جانبين الاول هو الايرادات العامة والثاني هوالنفقات العامة وان الاختلال في هيكل الموازنة يتمثل باختلال العلاقات التناسبية ما بين العناصر المكونة لكل من هيكل النفقات والإيرادات ، ونتيجة للأختلال في هيكل التجارة الخارجية فقد انعكس هذا الأختلال على هيكل الموازنة العامة

للدولة ، إذ يعتمد العراق بشكل رئيسي على النفط الخام كمصدراساسي للتمويل مع تراجع أهمية الموارد المالية الأخرى، مما يعكس القلق على مستقبل الاقتصاد وذلك في حالة تعرض البلد الى مخاطر خارجية ومن اهمها انخفاض اسعار النفط الخام العالمي، وبالتالي تراجع حجم الصادرات ، ومن ثم الايرادات العامة للدولة فضلا عن العامل الأمني والذي تنعكس أثاره بشكل مباشر بالانتاج النفطي[9] . من خلال بيانات الجدول (3) يمكن ملاحظ ان الموازنة العامة شهدت فائضاً طيلة مدة الدراسة بأستثناء الاعوام الاتية (2015 – 2016 – 2019) التي شهدت عجزاً في الموازنة العامة ، فقد عانت الموازنة العامة من عجزاً وصل (3.92- ترليون دينار) في عام 2015 ، بعد ما كانت تتمتع بفائض بلغ (1.467 ترليون دينار) في عام 2004 ، كما ان حدوث الفائض في الموازنة العامة لا يعكس بطبيعة الحال تحسن أداء الاقتصاد الوطني ، والى القول في ان الايرادات تغطي النفقات، وانما نتيجة اتساع دائرة الحصول على مصادر التمويل المتمثلة بالريع النفطي ، وان مقدار الفائض المحقق يرجع الى إعادة تدويرمبالغ التخصيصات الاستثمارية والتشغيلية من العام السابق الى العام اللاحق نتيجةً لانخفاض معدلات التنفيذ في تلك الموازنات ، كما وصل عجز الموازنة العام في عام 2019 الى (4.156- ترليون دينار) اما في عام 2020 لم يتم اقرار الموازنة العامة بسبب الازمة (المالية الصحية) ويعود السبب الى تراجع العوائد النفطية وانخفاض صادراته نتيجة الازمة (المالية والصحية) ، مما ادى الى انخفاض الايرادات العامة للدولة وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة ، كما نلاحظ من الجدول(3) ، ان متوسط نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات (23.61%)، مما يعبر أن ضعف التخصيصات الاستثمارية بالموازنات العامة ،وبالتالي نلاحظ ان هذا المؤشر هو الأبرز في الدلالة على النقص والتشوه في هيكل النفقات العامة، حيث انه الأكثر تأثيرا على مستويات الاستثمار والنمو بالاقتصاد.كما بلغ متوسط نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات العامة(76.49%)، والتي تدل على مدى تفوق النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية مما ينعكس سلبا على الاقتصاد العراقي ويؤدي الى تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد استهلاكي مما يعني استنزاف للمورد النفطي على المدى الطويل ، ويعود ذلك الى سياسة التشغيل الواسعة في الوظائف العامة التي لجأت اليها الحكومات المتعاقبة لكسب ود ناخبيهم . اما من جانب الايرادات فيظهر ان متوسط نسبة الايرادات النفطية الى الايردات العامة، قد بلغ (93.57%)، و ان هذه النسبة تشير الى الاختلال الكبير المتمثل باعتماد الموازنة العامة بشكل شبه تام على الإيراد النفطي كمصدر رئيسي للتمويل، بينما نسبة الايرادات الاخرى (غير النفطية) الى الايرادات العامة بلغ متوسطها (6.44%)،ان هذه النسبة تشير الى مدى مساهمة الايرادات غير النفطية الضعيف بتمويل الايرادات العامة.

الجدول (3): المؤشرات النسبية للاختلال في هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2004 -2020)

السنوات	العجز/ الفائض الفعلي (ترليون ديناراً)	نسبة النفقات العامة الى الايرادات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات العامة %	نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات العامة %	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات غير النفطية الى الايرادات العامة %
2004	1.467	95.55	9.56	90.44	98.90	1.10
2005	9.604	76.25	14.83	85.17	97.57	2.43
2006	10.249	79.22	15.51	84.49	95.62	4.38
2007	15.934	71.52	19.65	80.35	98.18	3.28
2008	21.238	73.66	30	70.0	96.22	3.78
2009	2.677	95.16	20.1	80.3	93.68	6.32
2010	5.126	91.95	26.33	73.67	95.36	4.64
2011	30.358	66.97	31.37	68.72	98.52	1.48
2012	29.442	75.43	35.16	65.07	97.88	2.20
2013	6.967	93.88	38.28	61.72	97.60	2.40
2014	-	-	-	-	-	-
2015	- 3.928	105.90	25.21	74.84	86.02	13.28
2016	- 12.657	123.26	28.61	72.09	81.36	17.98
2017	1.932	97.50	27.68	72.32	84.30	15.70
2018	25.697	75.89	18.80	81.20	90.14	9.86
2019	- 4.156	103.86	13.04	86.96	92.24	7.75
2020	-	-	-	-	-	-
متوسط المساهمات		88.4	23.61	76.49	93.57	6.44

المصدر: من عمل الباحثين ،استناداً الى بيانات ملحق (1).

- **الموازنة العامة لعامي (2014 و2020) لم يتم اقرارها بسبب الازمات (السياسية والصحي**

[9]. مهدي الحافظ ,الان والغد في الاقتصاد والسياسة , منشورات الجمل , بيروت , ط1 , 2009 , ص 167 .

المبحث الثالث
فاعلية الإنفاق الاستثماري في تصحيح اختلال الهيكل الأنتاجي

إن الاقتصاد العراقي مقيد بالقدرة الاستيعابية للاستثمارلأن عوامل رأس المال التكميلية مثل(الحكم الرشيد،والقوى العاملة،وبيئة الاستثمار المناسبة) ضعيفة،وهذا يمنع الإنفاق الاستثماري من المساهمة في التغيير الهيكلي ، بالإضافة إلى عدم توزيع التخصيصات الاستثمارية بشكل مناسب بين القطاعات الاقتصادية ، مما ينتج عنه نمو قطاعي غير متوازن. نستخدم الجدول التالي لإظهار توزيع مبالغ تخصيص الاستثمار جنبًا إلى جنب مع نسب التنفيذ المادي ووكفاءة الصرف المال.

الجدول(5): نسبة كفاءة الصرف والاهمية النسبية للمصروف الفعلي والتخصيصات الاستثمارية على مستوى القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي للمدة(2004-2020)

السنوات	القطاع الصناعي			القطاع الزراعي			قطاع المباني والخدمات		
	الاهمية النسبية %	كفاءة الصرف %	نسبة الانجاز المادي%	الاهمية النسبية %	كفاءة الصرف%	نسبة الانجاز المادي%	الاهمية النسبية %	كفاءة الصرف %	نسبة الانجاز المادي%
2004	49.1	40.6	-	4.7	68.7	-	31.1	60.8	-
2005	57.3	58.7	-	4.4	72.6	-	14.4	93	-
2006	50.6	54.5	-	2.6	121.5	-	9.8	86.3	-
2007	36.5	65.8	-	3.0	79.0	-	12.4	57.3	-
2008	30.2	94.7	-	4.9	41.3	-	16.3	47.8	-
2009	30.3	96.9	-	7.3	83.0	-	18.9	75.4	-
2010	32.36	93.5	47.5	6.3	52.9	37.4	26.4	69.3	50.6
2011	43.4	91.1	51.5	4.9	61.6	43.5	5.6	59.1	49.9
2012	42.5	50.2	53.2	4.4	60.1	44.3	10.3	77.5	62.3
2013	39.21	80.12	54.4	3.5	56.3	62.3	21.46	79.59	44.6
2014	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2015	42.39	33.0	63.1	1.17	249.1	65.0	28.13	8.43	49.5
2016	42.7	94.38	65.3	0.6	203.61	54.6	7.7	83.44	60.3
2017	62.3	71.5	53.5	1.8	50.2	73.5	16.3	34.6	50.9
2018	64.45	63.34	56.46	1.15	71.38	61.25	18.61	30.27	45.68
2019	78.50	80.03	52.3	1.78	96.8	56.4	15.10	13.23	48.4
2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المتوسط المساهمه	46.41			3.39			18.88		

المصدر : من اعداد الباحثين، بالاعتماد على الملحق (2 ، 3 ، 5)

- **الموازنة العامة لعامي (2014 و2020) لم يتم اقرارها بسبب الازمات (السياسية والصحية)**

ان واقع التخصيصات الاستثمارية في العراق يشيرالى زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي خاصة في مجال القطاع النفطي اذ ان القطاع النفطي يدرج ضمن القطاع الصناعي في التوزيع لدى وزارة التخطيط لان هذا القطاع هو المؤثر الاول في معدل تراكم راس المال ، وكذلك بهدف زيادة تصدير النفط الخام وتعزيز الموارد المالية للموازنة العام للدولة ، اذ يتضح من خلال الجدول (4) ارتفاع الاهمية النسبية للتخصيصات الاستثمارية الخاصة (بالقطاع الصناعي) في مجمل سنوات الدراسة مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية ، اذا تراوحت بين حدين اعلى حد في عام 2019 اذا بلغ 78.50% وادنى 30.2% في عام 2008 ، ومن خلال متابعة متوسط الأهميات النسبية الموضحة في الجدول (4) نلاحظ ارتفاعاً واضحاً في متوسط الاهمية النسبية للقطاع الصناعي الذي بلغ (46.41%) مقارنة مع متوسط الاهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، وان هذا الارتفاع في مقدار الاهمية النسبية للقطاع الصناعي يعكس توجهات السياسات الحكومية في اعطاء الاولوية لأنشطة القطاع الصناعي من اجمالي التخصيصات الاستثمارية ، اذ تكون النسبة الاكبر من التخصيصات الاستثمارية في الانشطة الصناعية ضمن الخطة لقطاع النفط مقارنة بباقي الانشطة الصناعية الاخرى .

اما القطاع الزراعي فان نسبة التخصيصات الاستثمارية في هذا القطاع غالب ما تكون ضئيلة على الرغم من ان سياسات الحكومة وخطط التنمية الوطنية تركز على توفير ارضية مناسبة للقطاع الزراعي لمواجهة التحديات المتمثلة في العجز الكبير في توفير الامن الغذائي للدولة من المحاصيل والمنتجات الرئيسية ، اذ

تراوحت الاهمية النسبية للقطاع الزراعي بين حدين اعلى حد في عام 2009 بلغ 7.3% وادنى في عام 2016 بلغت 0.6% .

الجدول(5): نسبة كفاءة الصرف والاهمية النسبية للمصروف الفعلي والتخصيصات الاستثمارية على مستوى القطاعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020)

السنوات	قطاع النقل والاتصالات			قطاع التربية والتعليم		
	الاهمية النسبية %	كفاءة الصرف %	نسبة الانجاز المادي%	الاهمية النسبية %	كفاءة الصرف %	نسبة الانجاز المادي%
2004	12.0	60.9	-	2.9	100	-
2005	8.1	105.8	-	2.4	99.7	-
2006	4.6	54.8	-	1.4	102.6	-
2007	4.0	52.8	-	5.3	23.8	-
2008	4.1	37.6	-	3.2	144.6	-
2009	7.2	73.6	-	3.4	75.4	-
2010	0.9	43.0	46.3	2.7	36.0	30.5
2011	4.6	71.9	40.9	57.8	2.8	33.3
2012	0.4	69.1	46.2	3.1	68.8	36.3
2013	6.37	69.3	34.5	2.58	54.6	27.7
2014	-	-	-	-	-	-
2015	3.55	17.90	40.0	0.55	38.29	25.2
2016	1.4	66.99	57.6	0.9	7.4	46.3
2017	1.6	34.6	52.2	0.2	35.5	50.0
2018	2.26	127.86	39.98	2.44	45.45	49.39
2019	3.68	57.86	42.5	0.99	166.50	42.5
2020	-	-	-	-	-	-
المتوسط المساهمه	4.32			5.67		

المصدر : من اعداد الباحثين ،بالاعتماد على الملحق (4، 6)

الموازنة العامة في عام 2020 لم يتم اقرارها بسبب الازمة الصحية .

ويلاحظ ان نسبة التخصيصات الاستثمارية لقطاع المباني و الخدمات كانت منخفضة ولا تتناسب مع حجم التحديات والمشاكل التي تواجه هذا القطاع ،مما ادى ذلك الى زيادة الضغط على خدمات البنية التحتية القائمة، بالاضافة الى غياب النظام لادارة عملية الانتاج والصيانة والتصفية بالشكل الذي يضمن الاداء الكفوء للمنظومات ويحسن من اداء العاملين من اجل مواكبة التقدم الحاصل في عملية تنفيذ المشاريع الخدمية ، اما الاهمية النسبية لقطاع المباني والخدمات فقد بلغ اعلى حد لها 28.13% في عام 2015 وادنى حد 7.7% في عام 2016 .

من جانب اخر فقد شهت التخصيصات الاستثمارية لقطاع النقل والاتصالات انخفاضاً بالرغم من التاثير اليومي و المباشر الذي يمارسه هذا القطاع في انشطة وحياة المواطنين كما انه يعتبر من القطاعات الاقتصادية الهامة ، إذ تتضح اهميته من خلال تاثيره على مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية الاخرى .كما تشير بيانات الجدول (5) الى ان الاهمية النسبية لقطاع النقل والاتصالات كانت بين حدين اعلى نسبة 12.3% خلال عام 2004 وادنى نسبة في عام 2010 بلغت 0.9% .

اما بالنسبة لقطاع التربية والتعليم فبالرغم من الاهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا القطاع في الدستور العراقي وخطط التنمية والسياسات الحكومية ، الا ان نسبة التخصيصات الاستثمارية في هذا القطاع كانت ضئيلة ودون المستوى المطلوب مقارنة بالخطط واستيراتيجيات باقي الدول في تطوير هذا القطاع وتحسين مخرجاته. وتشير بيانات الجدول (5) الى ان الاهمية النسبية الخاصة بقطاع التربية والتعليم تشير الى ضعف في مقدار التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع اذا تراوحت بين حدين اعلى بلغ 57.8% في عام 2011 وادنى بلغ 0.2% في عام 2017 .

مما سبق نلاحظ ان الاهمية النسبية في توزيع التخصيصات الاستثمارية قطاعيا في العراق ترتكز وبشكل كبير في مجال القطاع الصناعي خاصة في مجال انتاج النفط مقارنة مع باقي القطاعات ، مما يعطي مؤشراً على ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب يدعم قطاع معين دون بقية القطاعات،مما يؤدي الى نمو غير متوازن في قطاعات الاقتصاد الوطني في العراق واستمرار حالة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، كما ان هذا الضعف في مقدار التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية عدا القطاع الصناعي يشيرالى ضعف الاهتمام الحكومي في اصلاح القطاعات الاقتصادية وغياب الدعم اللازم لتطوير الانتاج

الصناعي ، واستصلاح الاراضي الزراعية ، وزيادة فرص الحصول على التعليم ، وتطوير البنية التحتية ، معالجة التحديات قطاع النقل والاتصالات .

اما فيما يتعلق بحجم المصروف الفعلي من حجم التخصيصات الاستثمارية ضمن القطاعات الاقتصادية فقد كانت هناك فجوة بين مقدار ما تم تخصيصه و مقدار المصروف الفعلي في اغلب سنوات الدراسة حيث يوضح ذلك من خلال تذبذب نسبة الصرف المالي بين الزيادة والنقصان في اغلب القطاعات الاقتصادية وكما يتضح من الجدول(4-5)،وبالتالي فهو يشير الى ضعف اداء وامكانيات الاجهزة المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية في كافة القطاعات الاقتصادية ، مما يؤدي الى ضعف اداء وعمل هذه البرامج والمشاريع في تحقيق اهداف واستراتيجيات الاقتصاد الوطني في الوصول الى هدف المجتمع في تحقيق التنمية المتوازنه .اما نسبة الانجاز المادي * الذي يشير الى مدى تقدم العمل (المتحقق الفعلي في المشاريع الاستثمارية على ارض الواقع ، اذ نلاحظ من خلال الجدول (4-5) ان نسبة الانجاز المادي للقطاع الصناعي بلغ اعلى حد له (65.3%) في عام 2016 اما ادنى نسبة له بلغت (47.5%) في عام 2010، في حين ان القطاع الزراعي كانت اعلى نسبة في عام 2017 اذ بلغت (73.5%)وادنى نسبة في عام2010 اذ بلغت (37.4%)، اما بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات كانت اعلى نسبه (57.6%) في عام 2016 وادنى نسبه (34.5%) في عام 2013 ، في حين ان قطاع التربيه والتعليم وصلت اعلى نسبة في عام 2017 واذ بلغت (50.0%) وادنى نسبة بلغت (25.2%) في عام 2015، الا ان قطاع المباني والخدمات بلغت اعلى نسبة (62.3%) في عام 2012 وادنى نسبة (44.6%) في عام 2013 ، لذا نلاحظ مما سبق ان نسب الانجاز المادي للقطاعات الاقتصادية كانت منخفضة في اغلب سنوات الدراسة مما يشير الى انخفاض الكفاءة في تنفيذ وانجاز المشاريع الاستثمارية والبرامج التنموية للقطاعات الاقتصادية ويعزي سبب ذلك الى :

- ضعف الحكومة في التدخل لفض الصراعات الداخلية التي ادت الى عدم توفير مناخ سياسي واداري وقانوني ملائم لاتمام المشاريع والبرامج الاستثمارية بكفاءة عالية .
- انتشار قضايا الفساد الاداري والمالي في عقود المشاريع الاستثمارية التي ادت الى ضعف قدرة الحكومة على انجاز المشاريع الاستثمارية وفق الموصفات المطلوبة ، فضلا عن الهدرالكبير في الاموال المخصصة لتنفيذ المشاريع والتي تفوق التكلفة الحقيقية لانجاز المشروع .

غياب الارضية الامنية الملائمة لقيام المشاريع الاستثمارية فضلا عن التدخل في عمل الجهات المسؤولة عن انجاز المشاريع مما يؤثر بشكل سلبي على غياب البيئة الملائمة للاستثمار في العراق .

اولا : الاستنتاجات

1- ان مشكلة الاختلالات الهيكلية تصيب معظم اقتصادات الدول النامية ومنها الاقتصاد العراقي والذي تسبب له العديد من المشاكل الاقتصاديه الكلية ، كما تنجم الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد العراقي عن عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجية الموارد الاقتصادية نحو الاهداف التي من شأنها تعظيم المنافع الاجتماعيه .

2- ان النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة (2004- 2020) مازالت قليلة وانها لاتفي بمتطلبات النهوض في الاقتصاد العراقي كما يعكس هذا الهيكل الإنفاقي المختل سياسة استهلاكية تبذيرية ، بمعنى ان النسبة الاكبر تذهب نحو الاستهلاك وهذا يعد غير صحيح ،

3- ان متوسط نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات بلغ (24.24%) ، مما يعبرعن ضعف التخصيصات الاستثمارية بالموازنات العامة ، بينما بلغ متوسط نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات العامة(75.76%) ، والذي تدل على مدى تفوق النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية مما ينعكس ذلك سلبا على الاقتصاد العراقي ويسبب هدر للموارد . اما من جانب الايرادات فيظهر ان متوسط نسبة الايرادات النفطية الى الايردات العامة ، قد بلغ (91.58%) ، و ان هذه النسبة تشير الى الاختلال الكبير المتمثل باعتماد الموازنة العامة بشكل شبه تام على الإيراد النفطي كمصدر رئيسي للتمويل، بينما نسبة الايرادات الاخرى (غير النفطية) الى الايرادات العامة بلغ متوسطها (6.55%) ، ان هذه النسبة تشير الى مدى مساهمة الايرادات غير النفطية الضعيف بتمويل الايرادات العامة .

4- وقد تبين ان النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة (2004- 2020) مازالت قليلة وانها لاتفي بمتطلبات النهوض في الاقتصاد العراقي كما يعكس هذا الهيكل الإنفاقي المختل سياسة استهلاكية تبذيرية ، بمعنى ان النسبة الاكبر تذهب نحو الاستهلاك وهذا يعد غير صحيح ، ولكن التوجيه الاصح هو ان يتم التوجه الى الإنفاق الاستثماري الذي يؤثر على معدلات النمو والتنمية بالاقتصاد العراقي ، وبالتالي يمتص معدلات البطالة

* تم احتساب نسبة الانجاز المادي من جداول تقدم العمل للمشاريع الاستثمارية الذي تم اعداده من خلال برامج براميفيرا أو Msproject ويتم اعداد تقارير شهرية من قبل لجان الاشراف المقيمة في المشاريع (اصدار المؤشر من قبل وزارة التخطيط ، دائرة برامج الاستثمار الحكومي ، قسم متابعة المشاريع الحكومية) .

المرتفعة وهو ينوع قاعدة وهيكل الاقتصاد،مما يتضح من خلال ذلك طبيعة الاختلال بهيكل الانفاق العام والمتمثل في انعدام التناسب الصحيح مابين شقيها (الاستثماري والتشغيلي) ، وكل ذلك ادى في مجمله الى تداعيات قادته الى اختلال بهيكل التجارة الخارجية للبلد وذلك بسبب نمو الاستيرادات و تفوقها على الصادرات فيما لو استبعدنا النفطية منها. ولقد كان نتيجة كل ذلك هو تعثر وضعف عملية التنميه ، مما تسبب بتصاعد معدلات البطالة ، وذلك بسبب ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب فائض القوى العاملة المتجدد.

ثانياً : التوصيات

من خلال ماتوصلت الية الباحثة من نتائج لتحليل واقع الاختلالات الهيكلية التداخله في الاقتصاد العراقي . فأنة الباحثة تقدم :

1- يجب ان يتم التوجية الى الإنفاق الاستثماري الذي يؤثر على معدلات النمو بالاقتصاد العراقي هو التوجيه الاصح،مما يودي ذلك بالتالي الى امتصاص معدلات البطاله المرتفعه وهو ينوع قاعدة وهيكل الاقتصاد.

2- ضرورة تنويع القطاعات الانتاجية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الايرادات المالية العامه وضروره التوجه نحو تطوير القطاع الصناعي والزراعي .

3- تحسين كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجية الموارد الاقتصادية نحو الاهداف التي من شأنها تعظيم المنافع الاجتماعيه . اي بمعنى يجب تطوير الوضع الامني في العراق من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية وتقليل من معدلات البطاله في العراق .

4- كما يجب توجيه الموارد المالية نحو الإنفاق الاستثماري من خلال تنفيذ أكبر قدر ممكن من المشاريع الاستثمارية الضخمة التي من شأنها ان تخدم الاقتصاد العراقي على المدى البعيد وتستوعب ايدي عامله أكبر، وذلك يتم من خلال الاستفادة من الفائض الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات.

5- ضرورة الاهتمام بالمناطق الصناعية من خلال تزويدها بالخدمات اللازمة وذلك لجذب رؤوس أموال المستثمرين المحليين والأجانب ومن اجل تحفيزهم على الاستثمار لسد فجوة الموارد المحلية، ومن الضروري ايضا تعزيز التجارة الخارجية وتوعية التجار المستوردين وذلك من خلال عقد الورش والندوات التوعوية وتقديم اهم التسهيلات لهم من قبل دائرة الجمارك العراقية.

6- وهنا توصيات مهمه موجهة للقطاع الخاص

أ- ضرورة التعاون الاقتصادي المشترك مع القطاع الحكومي فيما يخدم المصلحة العامة في العمليات الإنتاجية من توفير للسلع والخدمات وذلك دون حدوث خلل بالفائض أو بالعجز ويجب الالتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والتجارة.

ب- على رجال الأعمال (المستثمرين) توجيه الأموال الى داخل الاقتصاد العراقي واستثمارها محليا وعدم استثمارها خارجيا .

ثالثاً : المصادر

1- المحجوب رفعت ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الاول ، القاهرة ،دار النهضة ، 1966، ص 122.

2- والس كينيث اف ،مقدمة في الاقتصاد الجزئي ، ترجمة محبوب ، عادل عبد الغني ، الموصل ،مديرية دار الكتب للطباعه والنشر ، 1982، ص 22.

3- بيترسون، والاس ،الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، ترجمة الدباغ ، صلاح بيروت ، المكتبة العصرية ، 1968، ص 383 .

4- محمود عبد الفضيل الهجرة الدولية في الوطن العربي، نظرة عامة في اعمال الدورة حول الآثار الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية مع إشارة للهجرة العائدة 4-9 كانون أول عمان 1981، ص1-30 .

5- محسن خليل ، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989 ، ص 21-22

6- رهبان، عبد الرؤوف ، " الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية و العوامل المؤثرة بها" مجلة جامعة دمشق"،2013 ، المجلد 29، العدد 3+4، ص 538.

7- الصاوي، مراد ، "الانفتاح التجاري واثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية" ، مجلة المستقبل العربي،2013، العدد 417،ص 67 .

8- مهدي الحافظ ،الان والغد في الاقتصاد والسياسة ، منشورات الجمل ، بيروت ، ط1 ، 2009 ، ص 167 .

9- عادل العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، ج 1 ، عمان ، اثراء للنشر والتوزيع ،ط2 ،2011، ص 83 .

10- توفيق عبد الرحمن يوسف ، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الاجنبية ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2004، ص ص 29- 31.

11- رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2010 ،ص 169 .

12- جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار (العام والخاص) ،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون ، دار المريخ ،الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1988، ص ص 306- 307 .

13- World Bank (2013) Outline Trade Outcomes Indicators: User Manual، version 1.0، September، p7 World Bank (2013) Outline Trade Outcomes Indicators: User Manual، version 1.0، September، p7.

14- OEDC، Policy Frame Work For Investment User's Toolkil، the Investment Division of the OECD Directorate for Financial and Enterprise Affairs، USA، 2011، p. 2

15- Chavula، H. Telecommunications Development and Economic Growth in Africa. Journal Of Information Technology، (2013)، pp. 5-23.

16- Eden M And Kraay A "Crowding In' And the Returns to Government Investment In Lowincome Countries". Policy Research Working Papers No. 6781. Washington، DC، USA: World Bank،(2014).

السنوات	العجز/ الفائض المخمن	العجز/ الفائض الفعلي	النفقات العامة	الايرادات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية
2004	1.584	1.467	31.521	32.988	28.507	3.014	32.625	0.363
2005	- 7.024	9.604	30.831	40.435	26.259	4.572	39.453	0.981
2006	- 5.571	10.249	38.860	49.055	32.833	6.027	46.908	2.147
2007	- 10.662	15.934	39.308	54.964	31.585	7.723	53.964	1.801
2008	- 9.078	21.238	59.403	80.641	44.404	22.873	77.589	3.052
2009	- 18.757	2.677	52.567	55.243	42.22	13.369	51.752	3.491
2010	- 22.922	5.126	64.532	70.178	50.239	19.895	66.923	3.255
2011	- 15.728	30.358	69.640	103.989	49.948	28.809	102.452	1.537
2012	- 14.786	29.442	90.375	119.817	64.232	40.907	117.271	2.630
2013	- 19.128	6.967	106.873	113.840	67.055	52.072	111.107	2.732
2014	- 57.808	21.831	83.556	105.387	88.741	36.580	97.072	8.315
2015	- 25.414	- 3.928	70.393	66.470	59.714	23.099	57.177	8.825
2016	- 23.761	- 12.657	67.067	54.409	54.383	19.187	44.267	9.603
2017	- 21.660	1.932	75.490	77.422	54.596	20.894	65.266	12.156
2018	- 12.514	25.697	80.873	106.570	65.666	15.207	96.063	10.507
2019	- 27.537	- 4.156	111.723	107.566	97.15	14.573	99.216	8.340
2020	- 81.181	- 12.882	76.082	63.199	72.871	3.211	37.706	4.315

ملحق رقم (1):الأيرادات والنفقات العامة وأقسامها ومستويات العجز في العراق للمدة (2004 – 2020)/ترليون دينار

المصدر : - جمهورية العراق ، ووزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، لسنوات متعددة . جمهورية العراق ، وزارة المالية ، بيانات الحسابات الختامية .

الملحق (2):يوضح واقع التخصيصات الاستثمارية والمصروف الفعلي لمشاريع القطاع الزراعي في العراق بعد عام 2003

السنة	التخصيصات الاستثمارية (ترليون دينار)	المصروف الفعلي (ترليون دينار)	نسبة الصرف (كفاءة التنفيذ) %	الاهمية النسبية %
2004	0.270	0.186	68.7	4.7
2005	0.272	0.198	72.6	4.4
2006	0.319	0.388	121.5	2.6
2007	0.381	0.301	79.0	3.0
2008	1.511	0.625	41.3	4.9
2009	1.098	0.911	83.0	7.3
2010	1.633	0.864	52.9	6.3
2011	2.310	1.423	61.6	4.9
2012	2.354	1.415	60.1	4.4
2013	2.440	1.374	56.3	3.5
2014	-	-	-	-
2015	0.477	1.189	249.1	1.17
2016	0.174	0.355	203.61	0.6

1.8	50.2	0.261	0.520	2017
1.15	71.38	0.222	0.311	2018
1.78	96.8	0.363	0.375	2019
-	-	-	-	2020

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارالحكومي ،الموازنة الاستثمارية ، جداول خاص بالوزارة
الموازنة العامة في عام2014، 2020 لم يتم اقرارها بسبب الازمة الصحية والسياسية

ملحق (3) يوضح واقع التخصيصات الاستثمارية والمصروف الفعلي لمشاريع القطاع الصناعي في العراق بعد عام 2003

الاهمية النسبية	نسبة التنفيذ	المصروف الفعلي	التخصيصات الاستثمارية	السنة
49.1	40.6	1.147	2.825	2004
57.3	58.7	2.063	3.515	2005
50.6	54.5	3.361	6.167	2006
36.5	65.8	3.061	4.656	2007
30.2	94.7	8.754	9.259	2008
30.3	96.9	4.434	4.577	2009
32.36	93.5	7.770	8.312	2010
43.4	91.1	12.503	13.731	2011
42.5	50.2	11.181	22.292	2012
39.21	80.12	21.810	27.213	2013
-	-	-	-	2014
42.39	33.0	5.710	17.270	2015
42.7	94.38	15.059	15.955	2016
62.3	71.5	12.874	17.997	2017
64.45	63.34	11.01	17.38	2018
78.50	80.03	13.23	16.53	2019
-	-	-	-	2020

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارالحكومي ،الموازنة الاستثمارية ، جداول خاص بالوزارة
الموازنة العامة في عام2014، 2020 لم يتم اقرارها بسبب الازمة الصحية والسياسية

الملحق (4) يوضح واقع التخصيصات الاستثمارية والمصروف الفعلي ضمن مشاريع قطاع النقل والاتصالات في العراق بعد عام 2003

الاهمية النسبية	نسبة التنفيذ	المصروف الفعلي	التخصيصات الاستثمارية	السنة
12.0	60.9	0.423	0.694	2004
8.1	105.8	0.529	0.500	2005
4.6	54.8	3.018	0.561	2006
4.0	52.8	0.271	0.513	2007
4.1	37.6	0.478	1.270	2008
7.2	73.6	0.795	1.080	2009
0.9	43.0	0.669	1.538	2010
4.6	71.9	1.329	1.848	2011
0.4	69.1	1.982	2.870	2012
6.37	69.3	3.066	4.423	2013
-	-	-	-	2014
3.55	17.90	0.328	1.447	2015
1.4	66.99	0.251	1.375	2016
1.6	34.6	0.290	488	2017
2.26	127.86	0.78	0.61	2018
3.68	57.86	0.449	0.776	2019
-	-	-	-	2020

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارالحكومي ،الموازنة الاستثمارية ، جداول خاص بالوزارة
الموازنة العامة في عام2014، 2020 لم يتم اقرارها بسبب الازمة الصحية والسياسية

الملحق (5) يوضح واقع التخصيصات الاستثمارية و المصروف الفعلي في مشاريع قطاع المباني و الخدمات في العراق بعد عام 2003

السنة	التخصيصات الاستثمارية	المصروف الفعلي	نسبة التنفيذ	الاهمية النسبية
2004	1.790	1.087	60.8	31.1
2005	0.886	0.824	93	14.4
2006	1.199	1.036	86.3	9.8
2007	1.590	0.911	57.3	12.4
2008	4.985	2.386	47.8	16.3
2009	2.859	2.163	75.4	18.9
2010	6.789	4.706	69.3	26.4
2011	7.796	4.609	59.1	5.6
2012	8.039	6.226	77.5	10.3
2013	14.891	11.852	79.59	21.46
2014	-	-	-	-
2015	11.459	0.966	8.43	28.13
2016	3.173	0.267	83.44	7.7
2017	4.729	1.636	34.6	16.3
2018	5.02	1.52	30.27	18.61
2019	3.18	0.421	13.23	15.10
2020	-	-	-	-

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارالحكومي ،الموازنة الاستثمارية ، جداول خاص بالوزارة
الموازنة العامة في عام2014، 2020 لم يتم اقرارها بسبب الازمة الصحية والسياسية

الملحق (6) يوضح حجم التخصيصات الاستثمارية والمصروف الفعلي في مشاريع قطاع التربية و التعليم في العراق بعد عام 2003

السنة	التخصيصات الاستثمارية	المصروف الفعلي	نسبة التنفيذ	الاهمية النسبية
2004	0.170	0.170	100	2.9
2005	0.150	0.149	99.7	2.4
2006	0.179	0.184	102.6	1.4
2007	0.684	0.162	23.8	5.3
2008	0.985	0.440	144.6	3.2
2009	0.508	0.383	75.4	3.4
2010	0.705	0.253	36.0	2.7
2011	1.410	0.815	2.8	57.8
2012	1.639	1.127	68.8	3.1
2013	1.790	0.977	54.6	2.58
2014	-	-	-	-
2015	0.227	87.197	38.29	0.55
2016	0.240	17.778	7.4	0.9
2017	62.091	22.035	35.5	0.2
2018	0.66	0.30	45.45	2.44
2019	0.209	0.348	166.50	0.99
2020	-	-	-	-

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارالحكومي ،الموازنة الاستثمارية ، جداول خاص بالوزارة
الموازنة العامة في عام2014، 2020 لم يتم اقرارها بسبب الازمة الصحية والسياسية

The role of investment policy in correcting imbalances in the production structure of the Iraqi economy after 2003

Ola Amer Abdel Wahab/researcher .
P. Dr. Qusay Abboud Faraj Al-Jabri / Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics .

Abstract

This research aims to follow up and analyze the reality of the overlapping structural imbalances in the Iraqi economy after 2003 by providing a quantitative analysis of the most important types of overlapping structural imbalances in the Iraqi economy represented by (imbalance in the production structure, imbalance in the commercial structure, imbalance in the general budget structure), and it has been shown through The research shows that the structural imbalances in the Iraqi economy result from the inefficiency of the economic and political system in directing economic resources towards goals that would maximize social benefits, and that there is a significant increase in the percentage of the oil sector's contribution to the formation of the gross domestic product compared to the rest of the other sectors due to the imbalance in the production structure in the economy. The Iraqi economy and the weak efficiency and quality of the economic sectors, and that investment expenditures during the period (2004-2020) are still small and do not meet the requirements for the advancement of the Iraqi economy. This dysfunctional spending structure also reflects a wasteful consumption policy, and this will affect the growth rates of the Iraqi economy. The study also recommended the need to direct resources Investment spending that affects the growth rates of the Iraqi economy is the most correct direction, and thus it will lead to absorbing high unemployment rates and diversifying the base and structure of the economy .

Keywords : investment policy, structural imbalances, the Iraqi economy .

****

****

****